

معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د/ سعدان شبايكي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر.

الملخص:

Résumé :

Les PME constituent une forme organisationnelle dans l'économie car elles rassemblent croissance et emploi, elles sont ainsi devenues le modèle universalisé des entreprises.

L'Algérie souscrit à ce modèle avec l'élaboration d'un dispositif de réglementations ayant pour objectif d'encourager ce type d'institutions.

Cependant, jusqu'à présent ce modèle n'a pas encore occupé la place qui lui a été désignée.

Cet article a pour objet de rechercher les causes qui ont empêché ce type d'entreprises à s'établir dans l'objectif qui lui a été désigné.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلا تنظيميا في الاقتصاد يجمع بين النمو الاقتصادي والتشغيل وأصبحت تمثل الشكل الغالب للمؤسسات في العالم الآن.

وقد اتجهت الجزائر هذا المنحى بوضع منظومة قانونية تشجع إنشاء هذا النوع من المؤسسات التي لم تحتل إلى الآن الموقع المتصور لها.

ويبحث هذا المقال في الأسباب التي تحول دون لعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور المأمول لها في الجزائر وذلك بتبيان معوقات تنمية وترقية هذا النوع من المؤسسات.

① مقدمة:

بالرغم من احتلالها حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية-السياسية وبالرغم أيضا من وجود خطاب سياسي لتزقيتها والذي تجسد من خلال إنشاء وزارة لهذا الغرض في جويلية 1993 وبالرغم أيضا من تطبيق الكثير من الإجراءات التحفيزية وخاصة في مجال الاستثمار وبالرغم أخيرا من أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها الناجعة على الجمع بين النمو الاقتصادي والتشغيل، هذا الجمع الذي أصبح يقره العالم بأسره فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لا تزال في الجزائر لم تحظ بالمكانة المتصورة لها في الاقتصاد الوطني ولا تزال كذلك قطاعا هشاً ومعرضا للعديد من المعوقات التي تعرقل تنميته.

② معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقف أمام ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة معوقات نذكر منها:

1- عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها على الجميع وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شئ فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر:

أ- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية.

ب- التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرر وتقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يتهددها الاستيراد.

ج- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشئ الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

2- المعاناة من المحيط:

أ- المحيط الإداري:

إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيمًا وتنفيذًا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ويعود ذلك إلى أن:

* الذهنيات لم تهيأ أو لم تنتهياً بعد لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه بما يطلب.

* السرعة في اتخاذ القرارات وإصدار النصوص لم يواكبها شئ مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

ب - نظام المعلومات:

تعيش المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها، فالى غاية اليوم لا توجد بطاقة صحية ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزعها جغرافيا وبحسب نوع المنتج و... إلخ. ومن ثم فإن إنشاءها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها محل جدل بين كثير من الجهات.

3- الصعوبات المتعلقة بالعمار الصناعي:

من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العمار الصناعي فهناك:

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.

- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.

- إعادة النظر حتى في عمليات توزيع قانونية.

- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.

إن مسألة الملكية هذه تطرح إشكالا محاسبيا يتعلق بالميزنة (la budgétisation)

والإهلاك (l'amortissement) ومصاريف التأسيس (les frais de constitution ou)

les frais préliminaires) وغيرها. وبالرغم من وجود أجهزة محلية مثل (CALPI) لجنة تنشيط وتحديد وترقية الاستثمارات، ANDI الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، أنيطت بها مسائل تنشيط الاستثمارات فإن مسألة العقار الصناعي لا تزال مطروحة لأن:

- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، فبالإضافة إلى أن الأرض نفسها أنواع فهناك أراضي خاصة وأراضي بلدية وأراضي دومين وهكذا ومن ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة.

- نقص وغياب أحيانا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وآجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا.

ويصدد العقار الصناعي نذكر أن المناطق الصناعية عبر الوطن انحرفت - بسبب غياب سياسة خاصة بها - عن غرضها ودخلت في دائرة أخرى تتميز بـ:

* حالة تدهور في التهيئة والتسيير.

* تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية.

* أصبحت - في غياب السياسة المشار إليها- بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئويا ينذر بوخيم العواقب.

4- صعوبات التمويل ومشكلات النظام المالي:

تواجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل بسبب:

- ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

- غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى.

- المركزية في منح القروض.

- نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها

المؤسسة كإلإعفاءات.

- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار.

- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

5- غياب التحفيزات الضريبية الجمركية:

تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

أ- التحفيزات الضريبية:

إن الأعباء الضرائبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

إن السياسة الضريبية تجاه هذه المؤسسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

- التشجيع على الاستثمار ومن ثم عدم معاملتها بمعدل ضريبي على أرباح الشركات مثلها مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية بل يجب أن يخفض بحسب المنطقة وبحسب نوع المنتج.

- التشجيع على التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية (les charges patronales) تماما.

ب التعريفات الجمركية:

يجب أن تتواءم التعريفات الجمركية المرتبطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع سياسة تهدف إلى التكفل بهذه النوع من المؤسسات بشكل يجعلها سندا متميزا للحركة الاقتصادية.

6- غياب الفضاءات الوسيطة:

أ- البورصة:

إن البورصة سواء كانت مالية أو تجارية فإنها تشكل واحدة من الدوات الناجعة لتطوير المؤسسات باعتبارها تشكل فضاء إعلاميا وتنشيطيا وتشاوريا هاما.

ب- غرف التجارة :

إن غرف التجارة والصناعة موجودة إداريا ولكن عملها محدود بحيث لا تلعب الدور المتمثل أساسا

ج- التظاهرات المحلية والدولية:

وتتمثل في تنظيم والحضور للتظاهرات الاقتصادية المحلية والعالمية باعتبارها أولا أسواقا لتقسيم المنتجات وباعتبارها فضاء للمعلومات الاقتصادية والمالية. وهنا نلاحظ أن التركيز على هذه النقطة ضعيف ذلك أن مكان المؤسسة الجزائرية عموما والصغيرة خصوصا في التظاهرات الاقتصادية رمزي وأما التظاهرات المحلية فليست دورية وغير منتظمة.

د- مؤسسات البحث العلمي:

لا خلاف في أن هناك عدم تناغم بين ما يجري في الجامعة ومؤسسات البحث والواقع الاقتصادي.

وهذه إشكالية تحتاج لوحدها إلى بحث فكم من تصورات وأبحاث جادة في الاقتصاد لا تزال حبيسة الرفوف والجدران وكان بالإمكان الاستفادة منها في حل قدر من المعضلات التي تواجه نمو الاقتصاد الوطني وكيفية اندماجه.

7- الغياب التام للمعلومة الاقتصادية:

كما أشرنا سابقا فإن للمعلومة الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في:

- اتخاذ القرار السياسي والإداري والاقتصادي.
- معرفة القدرات وتحسين استعمال الطاقة اإنتاجية الموجودة في التوسع
- بناء علاقات متينة وصحيحة بين الأمر والمأمور.
- غير أنه في موضوع المعلومة الاقتصادية هناك نقص على أكثر من صعيد.

3 اقتراحات وتوصيات:

إن ما تتعرض له المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبناء على ما عرضنا له فإنه يمكن اقتراح والتوصية بما يلي:

1 - إيجاد آلية دعم خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التسويق لمنتجاتها وذلك بمنحها حوافز تتمثل في إعفاءات ضريبية وتسهيلات للحصول على القروض والأراضي اللازمة لإقامة مشاريع عليها وتوفير مناخ استثماري ملائم للمؤسسات التي تعمل في المناطق النائية.

2 - إذا كانت الإحصائيات المتعلقة بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2004 قد بلغ 312.959 تشغل ما يربو عن 838.504 عاملا وأن الزيادة السنوية تقدر بـ 24372 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (5) فإن التحدي المطروح يفرض ضرورة إنشاء منظومة للمعلومات والإحصائيات ذات مصداقية تمكن من عملية التخطيط لنمو هذه المؤسسات في إطار سياسة تجعل الاستفادة منها جمة.

3 - إن إنشاء خريطة لتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والوطني كما يجب أن تتضمن البطاقات التقنية (Monographies) الفرص الحقيقية وقطاعات النشاط الواعدة المحلية المتوفرة والامتيازات المقارنة والمؤشرات الأساسية حول مستويات التنمية المحلية الكفيلة بخلق وتوطين هذه المؤسسات.

4 - لا بد من عمل جواربي مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية إدماجها في الفضاءات التي تمثلها بورصات المناولة والشراكة وكذا المشاركة الفعالة في برامجها العملية.

5 - لا بد على الآليات التالية المتاحة حاليا:

- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- مشاتل المؤسسات

- مراكز التسهيل

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المجلس الوطني لترقية المناولة
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن تعمل على تعزيز القدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عبر كل أشكال الدعم والحماية والتشجيع.

④ المراجع :

- 1- مبارك بوعشة - التخطيط الاقتصادي - مجلة العلوم الإنسانية/ جامعة قسنطينة - العدد 2000/6.
- 2- حفيظ مليكة - واقع المؤسسات الصغيرة في الجزائر - وقائع ملتقى: المؤسسة الجزائرية على أين ؟ جامعة باتنة ماي 1994.
- 3- شبايكي سعدان - الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الأهرام الاقتصادي/مصر - العدد 2001/1312.
- 4- مباركي محمد الهادي - تخطيط القوى العاملة في المؤسسة الجزائرية - وقائع اليوم الدراسي في قطاع السياحة - مديرية السياحة /ولاية خنشلة - جوان 1997.
- 5- خطاب السيد الوزير أمام مديري الولايات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بتاريخ 09 ماي 2005 بفندق المنار بسيدي فرج .